

مصرف السلام - البحرين ش.م.ب.

المعلومات المالية  
المرحلية الموحدة المختصرة

30 يونيو 2020

## مصرف السلام - البحرين ش.م.ب.

### المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020

الصفحة	المحتويات
1	تقرير مدققي الحسابات عن مراجعة المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة
	المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة
2	بيان المركز المالي الموحد المختصر
3	بيان الدخل الموحد المختصر
4	بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد المختصر
5	بيان التدفقات المالية الموحد المختصر
31-6	إيضاحات حول المعلومات المالية الموحدة المختصرة
3-1	إفصاحات إضافية غير مراجعة

تقرير مدقق الحسابات عن مراجعة المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة  
إلى  
حضرات السادة أعضاء مجلس الإدارة  
مصرف السلام – البحرين ش.م.ب.  
المنامة  
مملكة البحرين

### مقدمة

لقد قمنا بمراجعة المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة كما في 30 يونيو 2020 لمصرف السلام – البحرين ش.م.ب. ("المصرف") وشركاته التابعة ("المجموعة")، والتي تتكون من:

- بيان المركز المالي الموحد المختصر كما في 30 يونيو 2020؛
- بيان الدخل الموحد المختصر لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020؛
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد المختصر لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020؛
- بيان التدفقات النقدية الموحد المختصر لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020؛
- والإيضاحات حول المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة.

إن مجلس إدارة المصرف مسئول عن إعداد وعرض هذه المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة وفقاً لأسس الإعداد المذكورة في إيضاح 2 من هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة. وأن مسئوليتنا هي إصدار استنتاجنا عن هذه المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة بناءً على مراجعتنا لها.

### نطاق المراجعة

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي الخاص بأعمال المراجعة – 2410 - "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدققي الحسابات". تشمل أعمال مراجعة المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة على الاستفسارات، بشكل أساسي من الموظفين المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، كما تشمل إجراء مراجعة تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. إن نطاق أعمال المراجعة يقل كثيراً عن أعمال التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي فهي لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بأننا سنكون على دراية بكل الأمور الجوهرية والتي يمكن تحديدها من خلال أعمال التدقيق، وعليه فإننا لا نبدي رأياً كمدققين.


### الاستنتاج

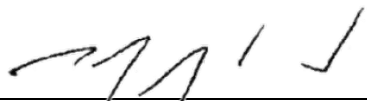
بناءً على المراجعة التي قمنا بها، لم يرد إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد بأن المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة كما في 30 يونيو 2020 لم تعد، في جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لأسس الإعداد المذكورة في إيضاح 2 من هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة.


كى بي ام جي

12 أغسطس 2020

31 ديسمبر 2019 (مدققة) (معدلة)	30 يونيو 2020 (مراجعة)		إيضاح
ألف	ألف		دينار بحريني
			<b>الموجودات</b>
219,456	289,931		نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
349,567	379,264	3	صكوك سيادية
114,803	61,367	4	إيداعات لدى مؤسسات مالية
22,228	11,104		صكوك الشركات
727,010	806,131	5	موجودات التمويلات
348,488	386,007	6	موجودات الإيجارات التمويلية
108,991	103,673	8	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
72,774	72,494		عقارات استثمارية
2,943	2,943		عقارات للتطوير
10,640	12,150		استثمار في شركات زميلة
44,260	42,824	9	موجودات أخرى
25,971	25,971		الشهرة
<b>2,047,131</b>	<b>2,193,859</b>		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق الملكية، وحصّة غير مسيطرة</b>
			<b>المطلوبات</b>
211,459	88,272	4	إيداعات من مؤسسات مالية
289,456	336,628		حسابات جارية للعملاء
145,590	320,645		تمويل مرابحة لأجل
41,481	41,277	10	مطلوبات أخرى
<b>687,986</b>	<b>786,822</b>		<b>مجموع المطلوبات</b>
180,555	136,503	11	<b>حقوق حاملي حسابات الاستثمار</b>
854,188	979,458	11	عقود وكالة من مؤسسات مالية
<b>1,034,743</b>	<b>1,115,961</b>		عقود وكالة ومضاربة من العملاء
			<b>مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار</b>
			<b>حقوق الملكية</b>
221,586	230,450		رأس المال
(6,758)	(7,530)		أسهم الخزينة
108,875	67,638		احتياطيات وأرباح مستبقاة
<b>323,703</b>	<b>290,558</b>		<b>مجموع حقوق الملكية</b>
699	518		حصّة غير مسيطرة
<b>2,047,131</b>	<b>2,193,859</b>		<b>مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق الملكية، وحصّة غير مسيطرة</b>

  
مطر محمد البلوشي  
نائب رئيس مجلس الإدارة

  
رفيق النايض  
الرئيس التنفيذي للمجموعة

  
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني  
رئيس مجلس الإدارة

مصرف السلام-البحرين ش.م.ب.  
بيان الدخل الموحد المختصر  
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020

للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2019 (مراجعة) (معدلة)	للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 (مراجعة)		
ألف	ألف	ايضاح	
دينار بحريني	دينار بحريني		
27,670	37,128		الدخل التشغيلي
8,732	9,383		دخل التمويل
1,182	(3,294)		دخل من الصكوك
(11)	(39)		(خسارة) / دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
4,137	3,821		خسارة من العقارات
1,115	1,953		الرسوم والعمولات، صافي
2,815	1,211	12	حصة الربح من شركات زميلة
			إيرادات أخرى
45,640	50,163		مجموع الدخل التشغيلي
(1,658)	(2,530)		مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية
(2,876)	(2,622)		مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل
(25,026)	(18,835)		العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب والوكالة
505	473		حصة المجموعة كمضارب
10,508	3,695		رسوم وكالة للمجموعة
(14,013)	(14,667)		حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح
27,093	30,344		صافي الدخل
6,989	7,406		المصروفات التشغيلية
1,126	1,169		تكاليف الموظفين
673	487		تكلفة الممتلكات والمعدات
4,852	5,522		استهلاك
			مصروفات تشغيلية أخرى
13,640	14,584		مجموع المصروفات التشغيلية
13,453	15,760		الربح قبل مخصصات انخفاض قيمة الموجودات
(1,231)	(8,676)	7	صافي مخصص انخفاض القيمة
12,222	7,084		صافي ربح الفترة
12,309	7,101		العائد إلى:
(87)	(17)		- مساهمي البنك
12,222	7,084		- حصة غير مسيطرة
5.7	3.3		العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)

مطر محمد البلوشي  
نائب رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض  
الرئيس التنفيذي للمجموعة

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً أساسياً من هذه المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة.



مصرف السلام-البحرين ش.م.ب.  
بيان التدفقات النقدية الموحد المختصر  
لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020

30 يونيو 2019 (مراجعة) (معدلة)	30 يونيو 2020 (مراجعة)	
الف	الف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
12,222	7,084	<b>الأنشطة التشغيلية</b>
673	487	صافي الربح للفترة
135	113	تعديلات للبيود التالية:
(1,171)	3,598	إستهلاك
1,231	8,676	إطفاء علاوة على الصكوك - صافي
-	(14,664)	(خسارة) / دخل من استثمارات
(1,115)	(1,953)	صافي المخصص للخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة
		أثر خسارة التعديل
		حصة الربح من شركات زميلة
11,975	3,341	<b>الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية</b>
(7,531)	11,120	<b>تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:</b>
-	(8,445)	إحتياطي إجباري لدى المصرف المركزي
(106,327)	(133,369)	نقد وأرصدة البنوك
(2,735)	2,875	موجودات تمويلية وموجودات الإيجارات التمويلية
(1,387)	(123,187)	موجودات أخرى
73,541	47,172	إيداعات من مؤسسات مالية
(2,156)	(832)	حسابات جارية للعملاء
65,950	81,218	مطلوبات أخرى
31,330	(120,107)	حقوق حاملي حسابات الاستثمارات
		صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية
11,569	(38,467)	<b>الأنشطة الاستثمارية</b>
(275)	9,963	صكوك سيادية
151	3,928	صكوك شركات
(790)	(1,421)	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
10,655	(25,997)	شراء مباني ومعدات
		صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية
(10,170)	175,055	<b>الأنشطة التمويلية</b>
(7,616)	(8,129)	تمويل مرابحة لأجل
(786)	(772)	أرباح أسهم مدفوعة
-	(164)	شراء أسهم الخزانة
(18,572)	165,990	صافي الحركة في حصة غير مسيطر عليها
		صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
23,413	19,886	<b>صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة</b>
216,561	299,324	النقد وما في حكمه في 1 يناير
239,974	319,210	<b>النقد وما في حكمه في 30 يونيو</b>
52,971	113,090	يتكون النقد وما في حكمه من: *
44,740	144,626	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
1,879	-	أرصدة لدى بنوك أخرى**
140,384	61,494	ودائع فترات استحقاقها الأصلية 90 يوماً أو أقل
239,974	319,210	إيداعات لدى مؤسسات مالية فترات استحقاقها الأصلية 90 يوماً أو أقل

\* النقد وما في حكمه كما في 30 يونيو 2020 يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 170 ألف دينار بحريني (2019: 55 ألف دينار بحريني).

\*\* أرصدة لدى بنوك أخرى صافي من النقد المقيد بمبلغ 8,445 ألف دينار بحريني الغير متوفر للعمليات اليومية للمصرف.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 جزءاً أساسياً من هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة.

## 1 تقارير المنشأة

تأسس مصرف السلام-البحرين ش.م.ب. ("البنك") في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي، ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة، ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية، وفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب. 18282، البرج الشرقي، مركز البحرين التجاري العالمي، شارع الملك فيصل، المنامة 316، مملكة البحرين. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

الشركات التابعة الرئيسية هي كما يلي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية %
مصرف السلام - سيشيل	سيشيل	تقديم خدمات مصرفية	70%
إيه إس بي بيوديزل (هونغ كونغ) المحدودة	هونغ كونغ	إنتاج الديزل الحيوي	36%

يعمل البنك وشركته المصرفية التابعة الرئيسية من خلال عشرة فروع في مملكة البحرين وفرع واحد في سيشيل، ويقدم جميع أصناف الخدمات والمنتجات المصرفية المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمدير / وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص.

لقد تم اعتماد إصدار المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة وفقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 12 أغسطس 2020.

## 2 أسس إعداد وعرض البيانات

أعدت المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة للمجموعة وفقاً للأحكام والقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك آخر تعميمات صادرة عن المصرف حول الإجراءات التنظيمية الامتيازية استجابة لتطورات وباء كورونا (كوفيد - 19). هذه الأحكام والقوانين تتطلب تطبيق جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، باستثناء:

- احتساب خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة من تأجيل دفعات القروض المقدمة للعملاء المتأثرين بوباء كورونا (كوفيد - 19)، بدون احتساب أرباح إضافية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الأرباح والخسائر حسب متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. أي أرباح أو خسائر أخرى من تعديلات موجودات مالية يتم احتسابها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية. الرجاء الرجوع لإيضاح رقم (2.2) لتفاصيل إضافية؛ و؛
- احتساب المساعدة المالية المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية استجابة لإجراءات الدعم الخاصة بوباء كورونا (كوفيد - 19) التي تستوفي متطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الأرباح أو الخسائر حسب المتطلبات المحاسبية لتأثير جائحة كورونا (كوفيد 19) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. سيكون هذا فقط إلى حد أي خسارة تعديل محتسبة في حقوق الملكية نتيجة لـ (أ) أعلاه، ويتم احتساب الرصيد المتبقي في حساب الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أي مساعدات مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية. الرجاء الرجوع لإيضاح رقم (2.2) لتفاصيل إضافية.

الإطار المستخدم أعلاه في إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة للمجموعة يشار إليه فيما يلي بإسم "معايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي".



**2 أسس الإعداد إعداد وعرض البيانات (تتمة)**

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة. وتبعاً لذلك، تم عرض المعلومات المالية المرحلية الموحدة بصورة مختصرة وفقاً لإرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم (34) – "التقارير المالية المرحلية"، "معيار المحاسبة الدولي بصيغته المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي".

السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 للمجموعة كانت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. على الرغم من ذلك، وباستثناء تغييرات السياسات المحاسبية المذكورة أعلاه والتي تم تطبيقها باثر رجعي، والتغييرات الناتجة من تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة كما هو مشروح في إيضاح رقم (2.3(أ)) أدناه، فإن جميع السياسات المحاسبية الأخرى لم تتغير، وتم تطبيقها بثبات على هذه المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة. لم يكن لتطبيق التغيير في السياسات المحاسبية باثر رجعي والمعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي أي أثر على المعلومات المالية لفترة المقارنة.

إن المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة لا تشمل كل المعلومات المطلوبة للبيانات المالية السنوية الكاملة ويجب قراءتها مع البيانات المالية الموحدة المدققة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. بالإضافة إلى ذلك، إنه ليس من الضروري أن تكون نتائج فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مؤشراً للنتائج التي يمكن توقعها للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2020.

**2.1 أثر جائحة كورونا**

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد 19) وتطور بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. كما شهدت أسواق الأسهم والسلع العالمية تقلبات كبيرة وانخفاضاً كبيراً في الأسعار. إن تقدير عدم اليقين مرتبط بمدى وفترة التباطؤ الاقتصادي، وتوقعات العوامل الاقتصادية الرئيسية، مثل إجمالي الناتج المحلي، والعمل، وأسعار النفط، إلخ. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. من المتوقع أن تحصل المجموعة وعملاتها على بعض المنافع من هذه الحزم، والتي من شأنها مساعدتهم على تحمل أثر الأزمة.

تراقب الإدارة ومجلس الإدارة عن كثب الأثر المحتمل لتطورات جائحة كورونا (كوفيد 19) على عمليات المجموعة ومركزها المالي؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات، والتأثير على تقييمات الأصول، والانخفاض في القيمة، ومراجعة العقود المثقلة بالأعباء، واتفاقيات الديون، وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وما إلى ذلك. وضعت المجموعة أيضاً إجراءات الطوارئ، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية العمل، بما في ذلك متطلبات السيولة.

عند إعداد المعلومات المالية المرحلية المختصرة، فإن الأحكام التي تتخذها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ومصادر التقدير تخضع لعدم اليقين بخصوص الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية، وتمثل هذه الأحكام أفضل تقييم للإدارة بناء على المعلومات المتوفرة أو القابلة للرصد.

كما في 30 يونيو 2020، فإن البنك ملتزم بمعدل كفاية رأس المال، ومعدل صافي التمويل المستقر، ومعدلات تغطية السيولة.

**2.2 أثر الإجراءات الميسرة لجائحة كورونا****(1) تعديل الموجودات المالية**

خلال الفترة الحالية، وبناء على التوجيه التنظيمي الصادر عن مصرف البحرين المركزي (راجع إيضاح رقم (2))، كإجراءات ميسرة للتخفيف من أثر جائحة كورونا، فإن خسارة التعديل لمرة واحدة والبالغة 24,768 ألف دينار بحريني الناتجة عن تأجيل دفع أقساط التمويلات لفترة 6 أشهر المقدمة لعملاء التمويل دون احتساب أرباح إضافية، قد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل. قدمت المجموعة تأجيلاً لأقساط القروض على تعرضات التمويل بمبلغ 879,350 ألف دينار بحريني، كجزء من دعمها للعملاء المتضررين.

## 2 أسس الإعداد إعداد وعرض البيانات (تتمة)

### 2) المساعدات والإعانات الحكومية

استجابت الحكومات والمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم بتدخلات نقدية ومالية لتحقيق الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية. أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة.

وفقاً للتوجيهات التنظيمية، فإن المساعدات المالية البالغة 1,848 ألف دينار بحريني، والتي تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، والتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، وتكلفة اتفاقية تمويل إعادة الشراء المستلمة من الحكومة/الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة كورونا، فقد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية.

#### *التقييم العادل*

أدت جائحة كورونا لتباطؤ الاقتصاد العالمي مع شكوك في البيئة الاقتصادية. شهدت أسواق المال والسلع العالمية تقلبات كبيرة وانخفاضاً كبيراً في الأسعار. تعتمد عملية تقييم القيمة العادلة للمجموعة على الأسعار المدرجة من الأسواق النشطة لكل أداة مالية (أي مدخلات المستوى الأول)، أو استخدام الأسعار القابلة للرصد أو المشتقة لأدوات مماثلة من أسواق نشطة (أي مدخلات المستوى الثاني)، وعكست التقلبات التي ظهرت خلال الفترة وكما في تاريخ نهاية الفترة في قياس الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة. حين تستند مقاييس القيمة العادلة كلياً أو جزئياً على المدخلات الغير قابلة للرصد (أي المستوى الثالث)، قامت المجموعة باستخدام معرفتها بالأصل/الاستثمار المحدد، وقدرتها على التجاوب أو التعافي من الأزمة، وقطاعها والبلد الذي تتم فيه عملياتها لتحديد التعديلات اللازمة لعملية تحديد القيمة العادلة. وعلى وجه الخصوص بالنسبة للموجودات، حين يكون الأساس هو مشاريع بنى تحتية عقارية طويلة الأجل، فقد أخذت المجموعة بالاعتبار إجراءات طويلة الأجل، والاسترداد المحتمل. قد لا يؤثر ذلك بصورة جوهرية على الأسباب الرئيسية للتقييم العادل لمثل هذه الموجودات.

القيمة الدفترية لمحفظه الاستثمارات المحتفظ بها لغرض عدا المتاجرة، فقد سجل المحفظة العامة خسارة في القيمة العادلة بنسبة 3.6% كما في 30 يونيو 2020، وذلك نتيجة للتقلبات المستمرة في الأسواق العالمية.

### 2.3 السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية وطرق الحساب المطبقة من قبل المجموعة في إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة هي نفسها تلك التي استخدمت في إعداد البيانات المالية الموحدة المدققة كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، باستثناء تطبيق المعايير والتعديلات على المعايير المفصح عنها في إيضاح رقم (2) أعلاه، وتلك الناتجة من تطبيق المعايير والتعديلات على المعايير التالية ابتداءً من 1 يناير 2020. لم ينتج عن تطبيق هذه المعايير والتعديلات على المعايير أي تغييرات على مبالغ صافي الأرباح أو حقوق الملكية المعلنة للمجموعة، إلا أنها نتجت عن إفصاحات إضافية.

#### أ. التطبيق المبكر للمعايير في سنوات سابقة

#### 1. معيار المحاسبة المالي رقم (30) - انخفاض القيمة، والخسائر الانتمائية والالتزامات المرهقة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (30) - انخفاض القيمة، والخسائر الانتمائية والالتزامات المرهقة في 2017. الهدف من هذا المعيار هو تأسيس سياسات المحاسبة وإعداد التقارير المالية لانخفاض القيمة والخسائر الانتمائية على مختلف التمويلات الإسلامية، والاستثمارات وبعض الموجودات الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات)، والمخصصات مقابل الالتزامات المرهقة، والتي تمكّن على وجه الخصوص مستخدمي البيانات المالية من التقييم العادل للمبالغ، والتوقيت، وعدم اليقين المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بهذه الموجودات والمعاملات. معيار المحاسبة المالي رقم (30) يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (11) - المخصصات والاحتياطيات، وأجزاء من معيار المحاسبة المالي رقم (25) - الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تعالج انخفاض القيمة.

## 2 أسس الإعداد وإعداد وعرض البيانات (تتمة)

### 1. معيار المحاسبة المالي رقم (30) – انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات المرهقة (تتمة)

معيار المحاسبة المالي رقم (30) يصنف الموجودات والتعرضات إلى 3 فئات، وذلك بناء على طبيعة المخاطر ذات العلاقة (أي المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى)، ويصف ثلاث منهجيات لتقييم الخسائر لكل من فئات الأصول هذه:

(1) منهجية الخسائر الائتمانية، (2) منهجية صافي القيمة القابلة للتحقق، و (3) منهجية انخفاض القيمة.

في 2017، قامت المجموعة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم (30) اعتباراً من 1 يناير 2017 بناء على تعليمات مصرف البحرين المركزي. تم الإفصاح عن التعديلات ذات العلاقة بالأرصدة الافتتاحية للأرباح المستبقاة والحصص غير المسيطرة كما في 1 يناير 2017 في البيانات المالية الموحدة المدققة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

### 2. معيار المحاسبة المالي رقم (35) – احتياطات المخاطر

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (35) – احتياطات المخاطر في 2019. يحل هذا المعيار، إلى جانب معيار المحاسبة المالي رقم (30) - انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات المرهقة محل معيار المحاسبة المالي رقم (11) السابق – المخصصات والاحتياطات.

الهدف من هذا المعيار هو تأسيس سياسات المحاسبة وإعداد التقارير المالية لاحتياطات المخاطر التي تم إنشائها للتخفيف من المخاطر المختلفة التي تواجه أصحاب المصلحة، وبشكل رئيسي المستثمرون الذين يتحملون الربح أو الخسارة، من المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات المالية الإسلامية/المؤسسات). سيكون هذا المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر فقط إذا قامت المجموعة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم (30) – انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات المرهقة.

في 2017، قامت المجموعة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم (35) اعتباراً من 1 يناير 2017، إلى جانب معيار المحاسبة المالي رقم (30).

### ب. التطبيق المبكر للمعايير الجديدة في الفترة الحالية

#### معيار المحاسبة المالي رقم (31) الوكالة بالاستثمار

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 31 كما صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اعتباراً من 1 يناير 2020، قبل الموعد النهائي الممدد في 1 يناير 2021. أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 31 – الوكالة بالاستثمار في 2019. الهدف من هذا المعيار هو وضع السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير المالية لأدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)، الموجودات والالتزامات ذات العلاقة، للمؤسسات المالية الإسلامية من كلا المنظورين كأصيل (مستثمر) ووكيل.

تستخدم المجموعة هيكل الوكالة لجمع الأموال من سوق تبادل الودائع بين البنوك ومن العملاء، وكانت تدرج هذه الأموال ضمن بند الإيداعات من المؤسسات المالية، والإيداعات من المؤسسات غير المالية والأفراد على التوالي، كما في 31 ديسمبر 2019. جميع الأموال الجديدة التي تم جمعها باستخدام هيكل الوكالة والتي يطلق عليها معاً "صندوق الوكالة"، يتم مزجها مع صناديق أموال البنك بناء على اتفاقية المضاربة الرئيسية. يتم استثمار مجموعة الأموال الممزوجة هذه في مجموعات مشتركة من الأصول وبالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة، بدون وضع أي قيود على مكان وكيفية والغرض من استثمار هذه الأموال. بعد تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (31) ابتداءً من 1 يناير 2020، تم تصنيف صندوق الوكالة كجزء من صندوق المضاربة للتمويل ضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار، ويتم تسجيل الأرباح المدفوعة على هذه العقود كجزء من تحديد العائد على الاستثمار لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.

وفقاً لأحكام الانتقال لمعيار المحاسبة المالي رقم (31)، قد تختار المنشأة عدم تطبيق هذا المعيار على المعاملات التي تم تنفيذها فعلاً قبل تاريخ 1 يناير 2020 والتي لها فترات استحقاق تعاقدية أصلية قبل 31 ديسمبر 2020. مع ذلك، فإن اتفاقية الصندوق الممزوج كانت موجودة بالفعل في جميع الفترات، فقد اختار البنك تطبيق المعيار بأثر رجعي، وبالتالي إعادة تصنيف جميع المعاملات القائمة كما في نهاية الفترة، ونهاية الفترة السابقة ذات العلاقة. أسفر تطبيق هذا المعيار عن تغيير تصنيف جميع عقود التمويل القائمة على الوكالة كجزء من حقوق حاملي حسابات الاستثمار، والإفصاحات الإضافية المرتبطة بها (راجع إيضاح 11).

## 2 أسس الإعداد وعرض البيانات (تتمة)

### معيار المحاسبة المالي رقم (33) الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

طبقت المجموعة معيار المحاسبة المالي رقم (33) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مبكراً، قبل الموعد النهائي الممدد في 1 يناير 2021.

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض وإفصاحات الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على استثمارات المؤسسات سواء كانت في هيئة أدوات دين، أو أسهم حقوق ملكية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (25) – الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة.

يصنف المعيار الاستثمارات إلى عدة أنواع هي استثمارات حقوق الملكية، واستثمارات أدوات الدين، وأدوات استثمارية أخرى. يمكن تصنيف وقياس الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تعتمد فئات التصنيف الآن على اختبارات نموذج العمل، ولن يسمح بإعادة التصنيف إلا في حال تغيير نموذج العمل، وسيتم تطبيقه بأثر مستقبلي.

استثمارات حقوق الملكية يجب أن تكون بالقيمة العادلة، وستخضع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية لمخصصات انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (30) - "انخفاض القيمة، والخسائر الانتمانية والالتزامات المرهقة". في حالات محدودة، وحين تكون المؤسسة المالية غير قادرة على تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية، من الممكن اعتبار التكلفة كأفضل تقدير للقيمة العادلة.

تم تطبيق المعيار ابتداء من 1 يناير 2020، وهو قابل للتطبيق بأثر رجعي. مع ذلك، فإن الأثر المتراكم، إن وجد، المنسوب لحقوق ملكية المساهمين، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المتعلقة بفترات سابقة، سيتم تعديله مع القيمة العادلة للاستثمارات المتعلقة بالموجودات الممولة من قبل فئة أصحاب المصلحة ذات الصلة.

إن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (33) أدى لتغييرات في السياسات المحاسبية المتعلقة باحتساب، وتصنيف، وقياس الاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، وبالرغم من ذلك، ماعدا إعادة قياس بعض الموجودات من التكلفة المطفأة إلى قيمتها العادلة، لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (33) أي أثر جوهري على أي مبالغ معلنه سابقاً في المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019، والبيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. فيما يلي تفاصيل السياسات المحاسبية المحددة لمعيار المحاسبة المالي رقم (33) المطبقة في الفترة الحالية، وأثر التغيير في إعادة التصنيف.

### 1 التغييرات في السياسات المحاسبية

#### الفئات والتصنيف

يحتوي معيار المحاسبة المالي رقم (33) على منهجية تصنيف وقياس للصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، والتي تعكس نموذج العمل الذي تدار فيه مثل هذه الاستثمارات، وخصائص التدفقات النقدية المعنية. بموجب هذا المعيار، يجب تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:

- (أ) أدوات حقوق الملكية
- (ب) أدوات الدين، بما في ذلك:
  - 1 أدوات دين نقدية
  - 2 أدوات دين غير نقدية
- (ج) أدوات استثمارية أخرى

مالم يتم ممارسة خيارات الاحتساب المبدئية غير القابلة للنقض بموجب المعيار، يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات كما يتم قياسها لاحقاً إما (1) بالتكلفة المطفأة، (2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، (3) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، استناداً على كلاً مما يلي:

1. نموذج عمل البنك لإدارة الاستثمارات؛
2. خصائص التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار، بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامية المعنية.

2 أسس الإعداد إعداد وعرض البيانات (تتمة)

إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات

إن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 33 أدى للتغير التالي في تصنيف الاستثمارات بناءً على إعادة تقييم تصنيف نموذج العمل للموجودات:

الفرق المحتسب في احتياطي القيمة العادلة للاستثمار	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33)	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25)	التصنيف الجديد بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33)	التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25)	1 يناير 2020
الف	الف	الف			
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني			
8,618	343,975	335,357	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	التكلفة المطفأة	صكوك سيادية
347	22,004	21,657	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	التكلفة المطفأة	صكوك الشركات

الفرق المحتسب في احتياطي القيمة العادلة للاستثمار	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33)	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25)	التصنيف الجديد بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33)	التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25)	1 يناير 2019
الف	الف	الف			
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني			
813	349,087	348,274	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	التكلفة المطفأة	صكوك سيادية
217	9,390	9,173	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	التكلفة المطفأة	صكوك الشركات

ج. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

معيار المحاسبة المالي رقم (32) إجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (32) - "الإجارة" في 2020. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي الحالي رقم (8) - "الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك".

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض والإفصاح لمعاملات الإجارة (أصل الإجارة، بما في ذلك الأشكال المختلفة للإجارة المنتهية بالتمليك) التي دخلت فيها المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر وكمتأجر. يهدف هذا المعيار الجديد لمعالجة المسائل التي يواجهها قطاع التمويل الإسلامي فيما يتعلق بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية، بالإضافة لتحسين طرق المعالجة الحالية بما يتماشى مع الممارسات الدولية. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار.

## 2 أسس الإعداد وعرض البيانات (تتمة)

### معيار المحاسبة المالي رقم (34) – التقارير المالية لحاملي الصكوك

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (34) – "التقارير المالية لحاملي الصكوك" في 2019. يهدف هذا المعيار إلى إرساء مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير للموجودات والأعمال المعنية بالصكوك لضمان تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبخاصة حاملي الصكوك.

### 2.4 التغييرات على التقديرات والأحكام الجوهرية

إن إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة يتطلب من الإدارة استخدام بعض التقديرات، والأحكام، والفرضيات المحاسبية الهامة التي تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية والأرقام المعلنة للموجودات، والمطلوبات، والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الحقيقية عن هذه التقديرات. عند إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة، قامت الإدارة باستخدام الأحكام الجوهرية ذاتها التي تم استخدامها في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، والمصادر الرئيسية لتقدير عدم اليقين، والتي تم تطبيقها على البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

#### أ) تصنيف الاستثمارات

تستخدم الأحكام والتقديرات الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول. تم الإفصاح عن أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 33 على تصنيف الاستثمارات في إيضاح رقم 2.1 أعلاه.

#### ب) انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

بالنسبة لأدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض الجوهرى أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة يعتبر دليل موضوعي على انخفاض القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإن الخسارة المتراكمة المحتسبة سابقاً في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد، يتم حذفها من حقوق الملكية، واحتسابها في بيان الدخل الموحد. خسائر انخفاض القيمة المحتسبة في بيان الدخل الموحد على استثمارات حقوق الملكية يتم عكسها لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

في ظروف السوق الحالية الغامضة والاستثنائية، ولغرض تحديد ما يمثل انخفاضاً جوهرياً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة للاستثمار، تأخذ الإدارة بالاعتبار العوامل الإضافية التالية:

- نية الإدارة المتعلقة بفترة الاحتفاظ ذات الصلة تمثل هذه الاستثمارات، أي لأغراض التداول، أو بنية الاستثمار الاستراتيجي، أو لغرض أرباح الأسهم طويلة الأجل والأرباح الرأسمالية، وما إلى ذلك؛
- ما إذا كان الانخفاض في قيمة الاستثمار يتماشى مع الاتجاه العام للانخفاض في السوق ذي الصلة، أو السوق المحلي، بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية الغامضة نتيجة لجائحة كورونا؛
- تقديرات الاسترداد المتوقعة لقيم السوق خلال فترات الاحتفاظ المتوقعة؛ و/أو
- تقديرات الاسترداد المتوقعة لأعمال الأساسية للشركة المستثمر فيها خلال فترات الاحتفاظ المتوقعة، والتدفقات النقدية المترتبة على المنشأة.

لا يتم أخذ التقييم أعلاه بالاعتبار لتحديد القيمة العادلة، والتي تستمر بكونها المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجود أو سداد مطلوب بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس.

#### ج) الخسائر الانتمانية المتوقعة

إن عملية وضع التقديرات والافتراضات المطلوبة المتعلقة بالخسائر الانتمانية المتوقعة، تحتوي على مزيد من التحديات بسبب عدم اليقين السائد الناشئ عن أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) الذي يتطلب استخدام الأحكام الإدارية (راجع إيضاح 18).

### 2.5 الموسمية

لا يوجد لدى المجموعة أي دخل جوهري ذو طبيعة موسمية. مع ذلك، فإن عدم يقينية الوضع الراهن نتيجة لجائحة كورونا، والتقلبات الاقتصادية قد أثرت على عمليات المجموعة، مما أدى لاتباع معايير إقراض أكثر حذراً وتشدداً، وصرف قروض أقل، مما أدى لانخفاض صافي دخل الربح، والانخفاض في/ خسارة إيرادات أخرى. تتوقع الإدارة أن تتأثر الإيرادات المتوقعة وصافي الربح لسنة 2020.

**3 صكوك سيادية**

تشمل الصكوك السيادية مبلغ 354,599 ألف دينار بحريني (2019: 181,549 ألف دينار بحريني) على صكوك مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل بمبلغ 303,680 ألف دينار بحريني (2019: 128,625 ألف دينار بحريني).

**4 إيداعات لدى المؤسسات المالية وإيداعات من المؤسسات المالية**

تمثل هذه إيداعات قصيرة الأجل بين البنوك، من وإلى مؤسسات مالية، في هيئة عقود مرابحة ووكالة.

31 ديسمبر 2019 ألف دينار بحريني	30 يونيو 2020 ألف دينار بحريني	
		إيداعات لدى المؤسسات المالية
56,254	26,528	موجودات الوكالة
58,648	35,066	موجودات مرابحات السلع
(99)	(227)	مخصص الخسائر الائتمانية
<u>114,803</u>	<u>61,367</u>	
		إيداعات من المؤسسات المالية
211,459	88,272	مرابحة سلع دولية
<u>211,459</u>	<u>88,272</u>	

**5 موجودات التمويلات**

30 يونيو 2020			
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
164,076	918	6,140	171,134
566,808	21,211	46,129	634,148
31,777	-	329	32,106
2,923	10	617	3,550
<u>765,584</u>	<u>22,139</u>	<u>53,215</u>	<u>840,938</u>
(4,721)	(279)	-	(5,000)
(9,022)	(5,315)	(15,470)	(29,807)
<u>751,841</u>	<u>16,545</u>	<u>37,745</u>	<u>806,131</u>

تمويل مرابحة  
تمويل مضاربة  
تمويل مشاركة  
بطاقات ائتمان  
مجموع موجودات التمويلات  
الجزء غير المغطى من خسارة التعديل  
مخصص للخسائر الائتمانية (إيضاح 7)

5 موجودات التمويلات (تتمة)

31 ديسمبر 2019				
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المجموع	
الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	ألف دينار بحريني	
138,141	6,924	6,415	151,480	تمويل مرابحة
485,422	45,332	32,872	563,626	تمويل مضاربة
30,407	64	421	30,892	تمويل مشاركة
3,015	168	639	3,822	بطاقات ائتمان
656,985	52,488	40,347	749,820	مجموع موجودات التمويلات
(5,896)	(7,118)	(9,796)	(22,810)	مخصص للخسائر الائتمانية (إيضاح 7)
651,089	45,370	30,551	727,010	

6 موجودات الإيجارات التمويلية

30 يونيو 2020				
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المجموع	
الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	ألف دينار بحريني	
336,966	43,329	13,551	393,846	موجودات الإيجارات التمويلية
(3,026)	(230)	-	(3,256)	الجزء غير المطفأ من خسارة التعديل
(1,047)	(21)	(3,515)	(4,583)	مخصص لانخفاض القيمة
332,893	43,078	10,036	386,007	

31 ديسمبر 2019				
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المجموع	
الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	ألف دينار بحريني	
281,018	58,296	12,901	352,215	موجودات الإيجارات التمويلية
(729)	(169)	(2,829)	(3,727)	مخصص لانخفاض القيمة
280,289	58,127	10,072	348,488	



7 الحركة في صافي المخصص للخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة

رصيد المخصص للخسائر الائتمانية في الجدول أدناه يشمل جميع الموجودات المالية، وموجودات الإيجارات التمويلية، والتعرضات غير المدرجة في الميزانية العمومية.

30 يونيو 2020			
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
33,528	7,191	7,295	19,042
-	1,258	(1,233)	(25)
-	(55)	324	(269)
-	(39)	(994)	1,033
8,753	2,536	(26)	6,243
(77)	-	(7)	(70)
8,676	3,700	(1,936)	6,912
(99)	-	-	(99)
(568)	-	-	(568)
41,537	10,891	5,359	25,287
الرصيد في بداية الفترة			
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة			
المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي تم:			
- تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً			
- تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة			
- تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة			
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة استرداداً / شطب			
مخصص للخسائر الائتمانية			
تسويات صرف العملات الأجنبية وتسويات أخرى			
مبالغ مشطوبة خلال الفترة			
الرصيد كما في نهاية الفترة			
30 يونيو 2020			
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
138	138	-	-
57	57	-	-
227	227	-	-
20	20	-	-
29,807	9,022	5,315	15,470
4,583	1,047	21	3,515
3,816	4	-	3,812
2,226	43	-	2,183
663	333	23	307
41,537	10,891	5,359	25,287
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي			
صكوك سيادية			
إيداعات لدى مؤسسات مالية			
صكوك الشركات			
موجودات التمويلات			
موجودات الإيجارات التمويلية			
قروض وسلفيات للعملاء			
- موجودات قيد التحويل			
- ذمم مدينة أخرى			
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية			

7 الحركة في صافي المخصص للخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (تتمة)

30 يونيو 2019			
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
5,571	5,385	28,453	39,409
1,591	(1,256)	(335)	-
(228)	315	(87)	-
(5)	(387)	392	-
(1,341)	1,140	2,903	2,702
-	(726)	(745)	(1,471)
17	(914)	2,128	1,231
(2)	-	(59)	(61)
-	-	(10,572)	(10,572)
-	-	107	107
5,586	4,471	20,057	30,114

الرصيد في بداية الفترة  
التغيرات الناتجة من الذم المدينة  
المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي تم:  
- تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر  
الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً  
- تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر  
الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست  
منخفضة القيمة  
- تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر  
الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة  
القيمة  
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة  
استردادات / شطب

مخصص للخسائر الائتمانية  
تسويات صرف العملات الأجنبية وتسويات  
أخرى  
مبالغ مشطوبة خلال الفترة  
إلغاء عند التوحيد  
الرصيد كما في نهاية الفترة

30 يونيو 2019			
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
13	-	-	13
40	-	-	40
43	-	-	43
6	-	-	6
4,695	4,284	10,479	19,458
442	164	4,170	4,776
41	1	2,544	2,586
43	-	2,183	2,226
263	22	681	966
5,586	4,471	20,057	30,114

نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف  
المركزي  
صكوك سيادية  
إيداعات لدى مؤسسات مالية  
صكوك الشركات  
موجودات التمويلات  
موجودات الإيجارات التمويلية  
قروض وسلفيات للعملاء  
- موجودات قيد التحويل  
- ذمم مدينة أخرى  
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

**8 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة**

تتكون الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة من استثمارات في أوراق حقوق ملكية، وتصنف بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم به مبادلة موجود أو سداد مطلوب عند تحويل التزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية.

من أسس تعريف القيمة العادلة هو افتراض استمرارية الشركة، بدون وجود نية أو حاجة لتصفيتها، أو تقليص حجم عملياتها بصورة جوهرية، أو إجراء المعاملات بشروط مجحفة.

تملك المجموعة حصة تبلغ 40% (2019: 40%) في شركة منارة للتطوير ش.م.ب (مقفلة)، وهي شركة تأسست في البحرين وتزاول نشاط تطوير العقارات. يتم قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام إعفاء نطاق القيمة العادلة لمعيار المحاسبة المالي رقم (24).

**9 موجودات أخرى**

31 ديسمبر 2019	30 يونيو 2020	
الف	الف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
7,285	6,165	موجودات قيد التحويل (أ)
		قروض وسلفيات العملاء
		استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - بالقيمة العادلة من
964	899	خلال حقوق الملكية (ب)
21	21	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - دين
8,270	7,085	
12,374	11,953	ذمم مدينة أخرى وسلفيات
924	1,376	مدفوعات مقدماً
22,692	22,410	مباني ومعدات (ج)
44,260	42,824	

(أ) تمثل هذه موجودات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي إس وبي إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحرينى السعودى ش.م.ب. (سابقاً البنك البحرينى السعودى). أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تخصيصه إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة، وبالتالي لا يتم احتسابه في بيان الدخل الموحد المختصر. خلال الفترة الخاضعة للمراجعة، تم تسجيل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 37 ألف دينار بحريني ضمن حساب الأعمال الخيرية الدائنة، ضمن بند "ذمم دائنة ومصروفات مستحقة" في إيضاح رقم (10).

9 موجودات أخرى (تتمة)

(ب) تم تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة. فيما يلي التغيرات في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

قياس القيمة العادلة باستخدام مخلات  
ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد  
ضمن المستوى 3

30 يونيو 2020	31 ديسمبر 2019
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
964	1,041
-	2
(65)	(79)
899	964

في 1 يناير  
إضافات خلال الفترة  
تخفيض خلال الفترة  
في نهاية الفترة

(ج) تحتوي هذه على مبلغ 19,846 ألف دينار بحريني (2019: 19,885 دينار بحريني) متمثلة في عقارات ومعدات والآلات شركة تابعة.

قروض وسلفيات للعملاء - موجودات قيد التحويل

30 يونيو 2020			
المرحلة الأولى: الخسائر الانتמائية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الانتمائية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الانتمائية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
993	-	9,981	9,981
(3)	-	(3,816)	(3,816)
990	-	6,165	6,165

قروض وسلفيات للعملاء  
مخصص للخسائر الانتمائية (إيضاح 7)

31 ديسمبر 2019			
المرحلة الأولى: الخسائر الانتمائية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الانتمائية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الانتمائية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
1,701	384	11,269	11,269
(80)	-	(4,088)	(4,088)
1,621	384	7,181	7,181

قروض وسلفيات للعملاء  
مخصص للخسائر الانتمائية (إيضاح 7)

## 10 مطلوبات أخرى

31 ديسمبر 2019	30 يونيو 2020	
الف	الف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
28,693	33,119	ذمم دائنة ومصروفات مستحقة
5,581	6,003	أرباح أسهم مستحقة الدفع
60	60	ذمم مشاريع دائنة
5,229	-	مطلوبات قيد التحويل
1,464	1,432	منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين
454	663	مخصص للخسائر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية
<b>41,481</b>	<b>41,277</b>	

## 11 حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار

تستخدم المجموعة الأموال من حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار لتمويل الموجودات.

الموجودات التي يتم استثمار حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار:

31 ديسمبر 2019	30 يونيو 2020	
الف	الف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
34,026	22,903	الموجودات
83,803	112,922	احتياطي إلزامي لدى المصرف المركزي
76,660	52,451	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
656,985	757,328	إيداعات لدى المؤسسات المالية
183,269	170,357	موجودات التمويلات
		موجودات الإيجارات التمويلية
<b>1,034,743</b>	<b>1,115,961</b>	

يتم مزج أموال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المجموعة والوكالة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجمعة لتمويل والاستثمار في الموجودات المولدة للدخل، وبالرغم من ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة لصندوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاسترداد من الأصول المالية المتعثرة إلى حاملي حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حاملي حسابات الاستثمار، وتحتفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب أو رسوم وكالة. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

بلغ متوسط معدل الربح المنسوب لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على النسبة أعلاه كما في 30 يونيو 2020 نسبة 1.57% (2019: 1.55%).

### 12 إيرادات أخرى

تتكون الإيرادات الأخرى بصورة رئيسية من صافي استردادات من موجودات التمويلات بمبلغ 319 ألف دينار بحريني، شاملة مبلغ 1,472 ألف دينار بحريني مقابل تسوية قضية قانونية للفترة الحالية، ومبلغ 2,118 ألف دينار بحريني يمثل استرداد موجودات التمويلات والتي تم شطبها سابقاً أو عمل مخصص لها بالكامل في فترة المقارنة. كما تشمل مبلغ 1,780 ألف دينار بحريني يمثل تنازلاً عن التزام في شركة تابعة، وأرباح من صرف عملات أجنبية بمبلغ 507 ألف دينار بحريني للفترة الحالية.

### 13 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين، وأعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف، وبموافقة مجلس الإدارة.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 30 يونيو 2020 و 31 ديسمبر 2019:

30 يونيو 2020				
المجموع	أعضاء			شركات زميلة ومشاريع مشتركة
	الإدارة العليا	مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	
الف	الف	الف	الف	الف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
				<b>الموجودات:</b>
				نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
181	-	-	181	-
22,010	1,048	5,898	1,856	13,208
				موجودات التمويلات
				استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
86,777	-	1,880	-	84,897
12,150	-	-	-	12,150
2,972	-	4	-	2,968
				موجودات أخرى
				<b>المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:</b>
				إيداعات من مؤسسات مالية
38,180	-	5	38,180	-
8,065	276	2,814	3,364	1,611
45,070	1,925	21,201	21,324	620
30	7	23	-	-
				مطلوبات أخرى
850	-	101	585	164
				التزامات و مطلوبات محتملة

13 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

31 ديسمبر 2019				
المجموع ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	أعضاء		شركات
		مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	زميلة ومشروع مشتركة ألف دينار بحريني
				الموجودات:
3,407	-	3,407	-	صكوك الشركات
28,474	1,159	17,256	2	10,057 موجودات التمويلات
91,001	-	2,187	-	88,814 استثمارات محتفظ بها لغرض غير
10,640	-	-	-	10,640 المتاجرة
2,938	-	-	-	2,938 استثمار في شركات زميلة
				موجودات أخرى
				المطلوبات وحقوق حاملي حسابات
				الاستثمار:
92,373	-	5	92,368	- إيداعات من المؤسسات المالية
18,148	317	1,602	14,712	1,517 حسابات جارية للعملاء
30,831	2,279	14,688	12,921	943 حقوق حاملي حسابات الاستثمار
541	15	-	526	- مطلوبات أخرى
654	-	101	553	- التزامات و مطلوبات محتملة

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في بيان الدخل الموحد المختصر:

30 يونيو 2020				
المجموع ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	أعضاء		شركات
		مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	زميلة ومشروع مشتركة ألف دينار بحريني
				الدخل:
562	4	123	14	421 دخل التمويلات
(2,132)	-	-	-	(2,132) تغيرات القيمة العادلة
80	-	-	-	80 للاستثمارات
1,953	-	-	-	1,953 أرباح الأسهم
				حصة الربح من شركات زميلة
				المصروفات:
1,352	-	-	1,352	- مصروفات التمويل على
478	32	348	58	40 إيداعات من مؤسسات مالية
635	-	635	-	- حصة حاملي حسابات
				الاستثمار من الأرباح
				مصروفات تشغيلية أخرى

13 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

30 يونيو 2019

المجموع	أعضاء			شركات زميلة ومشاريع مشتركة	الدخل:
	الإدارة العليا	مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين		
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
890	9	547	21	313	دخل من استثمارات محتفظ بها
1,221	-	(155)	-	1,376	لغرض غير المتاجرة
1,115	-	-	-	1,115	حصة الربح من شركات زميلة
845	-	-	845	-	المصرفات:
372	37	246	77	12	مصروفات التمويل على
534	-	534	-	-	إيداعات من مؤسسات مالية
					حصة حاملي حسابات
					الاستثمار من الأرباح
					مصروفات تشغيلية أخرى

14 التزامات و مطلوبات محتملة

31 ديسمبر 2019	30 يونيو 2020	مطلوبات محتملة نيابة عن العملاء
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ضمانات
20,860	19,317	خطابات اعتماد
9,223	7,695	خطابات قبول
808	1,066	
30,891	28,078	
55,230	65,292	التزامات غير قابلة للنقض غير مستخدمة
9,396	7,607	التزامات تمويلية غير مستخدمة
64,626	72,899	التزامات غير ممولة غير مستخدمة

تلتزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما فيها الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.



#### 14 التزامات و مطلوبات محتملة (تتمة)

ارتباطات عقود التأجير التشغيلية – المجموعة كمتأجر  
دخلت المجموعة في مختلف عقود التأجير التشغيلية لمبانيها. فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقود التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للإلغاء:

31 ديسمبر 2019 الف دينار بحريني	30 يونيو 2020 الف دينار بحريني	
1,238	997	خلال سنة واحدة بعد سنة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات
746	789	
1,984	1,786	

#### 15 معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد لإدارة مخاطر

أبرمت المجموعة معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد للإدارة العامة لميزانيتها العمومية، بغرض إدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية. القيمة العادلة لأدوات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد كانت كما يلي:

31 ديسمبر 2019 الف دينار بحريني		30 يونيو 2020 الف دينار بحريني		
المبلغ الاسمي	القيمة العادلة	المبلغ الاسمي	القيمة العادلة	
5,058	4,967	8,261	8,225	أدوات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد

#### 16 معلومات قطاعات الأعمال

##### معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

- الخدمات المصرفية** - يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، و الخدمات المصرفية للأثرياء و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الخزينة** - يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة والخزينة، متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.
- الاستثمارات** - يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، ويقوم بخدمة العملاء بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة.

تتم المعاملات بين القطاعات بأسعار داخلية مخصصة ومحددة. تستند رسوم التحويل على المعدل المجمع، الذي يقارب تكلفة الأموال.

16 معلومات قطاعات الأعمال (تتمة)

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال:

30 يونيو 2020					
المجموع	غير مخصصة	الإستثمارات	الخزينة	الخدمات المصرفية	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
30,344	-	575	6,035	23,734	صافي الدخل
7,084	-	66	4,705	2,313	نتيجة القطاع
2,193,859	2,385	197,347	759,152	1,234,975	موجودات القطاع
2,193,859	354,078	6,613	670,506	1,162,662	المطلوبات وحقوق الملكية حسب القطاع

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم أي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

30 يونيو 2019					
المجموع	غير مخصصة	الإستثمارات	الخزينة	الخدمات المصرفية	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
27,093	-	2,386	7,725	16,982	صافي الدخل
12,222	-	218	5,694	6,310	نتيجة القطاع

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019:

2,047,131	11,439	201,962	722,623	1,111,107	موجودات القطاع
2,047,131	329,985	1,256	617,227	1,098,663	مطلوبات وحقوق الملكية حسب القطاع

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم أي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكبد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

17 تراتبية القيمة العادلة

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشط لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادلة المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها اثر جوهري على القيمة العادلة ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة ومحفظه الصكوك، والتي تظهر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد المختصر:

30 يونيو 2020				
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
379,264	-	-	379,264	صكوك سيادية
5,602	-	5,502	11,104	صكوك الشركات
3,076	4,193	94,894	102,163	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	-	1,510	1,510	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
<b>387,942</b>	<b>4,193</b>	<b>101,906</b>	<b>494,041</b>	
31 ديسمبر 2019 (معدلة)				
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
349,567	-	-	349,567	صكوك سيادية
14,299	-	7,929	22,228	صكوك الشركات
3,578	6,480	97,380	107,438	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	-	1,553	1,553	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
<b>367,444</b>	<b>6,480</b>	<b>106,862</b>	<b>480,786</b>	

17 تراتبية القيمة العادلة (تتمة)

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	1 يناير 2019 (معدلة)
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
355,026	-	-	355,026	صكوك سيادية
9,459	-	-	9,459	صكوك الشركات
<u>364,485</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>364,485</u>	

فيما يلي الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة:

31 ديسمبر 2019	30 يونيو 2020	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
98,650	98,933	في 1 يناير
(2,008)	(2,317)	تغيرات القيمة العادلة
(294)	(212)	تسديدات خلال الفترة
2,585	-	إضافات خلال الفترة
<u>98,933</u>	<u>96,404</u>	في نهاية الفترة

فيما يلي الحركة في القيمة العادلة لمحفظة الصكوك المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة:

30 يونيو 2019	30 يونيو 2020	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
-	7,929	في 1 يناير
7,929	8,246	إضافات خلال الفترة
-	(3,405)	تغيرات القيمة العادلة
-	(7,268)	الاستيعادات خلال السنة
<u>7,929</u>	<u>5,502</u>	في نهاية الفترة

الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة القيمة العادلة المقدرة للموجودات التمويلية المدرة للدخل والمطلوبات التمويلية تقارب قيمتها الدفترية ، كون أسعارها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العائد السوقي المتوقع من مثل هذه العقود. لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 30 يونيو 2020 و 31 ديسمبر 2019 ، نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

## 18 إدارة المخاطر المالية

إن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المطبقة من قبل المجموعة في إعداد المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة هي نفسها تلك المفصّل عنها في البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، ما عدا التغييرات المذكورة أدناه:

### مخاطر الائتمان

الشكوك المحيطة بجائحة كورونا والتقلبات الاقتصادية الناتجة أثرت على العمليات المالية للمجموعة كما يتوقع أن تؤثر على أغلب العملاء والقطاعات إلى حد ما. على الرغم من صعوبة تقدير درجة التأثير التي يواجهها كل قطاع في هذه المرحلة، إلا أن القطاعات الرئيسية الأكثر تضرراً هي الضيافة، والسياحة، والترفيه، وشركات الطيران/النقل، والتجار. بالإضافة لذلك، من المتوقع أن تتأثر بعض القطاعات الأخرى بصورة غير مباشرة، مثل المقاولات، والعقارات، وتجارة الجملة. كما سيكون لتقلب أسعار النفط خلال الجزء الأول من عام 2020 تأثير إقليمي بسبب مساهمته في الاقتصادات الإقليمية.

بالنظر إلى هذا الوضع المتطور، اتخذت المجموعة تدابير استباقية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اعتماد نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية، وبالتالي تشديد معايير تقديم الائتمان للقطاعات المتضررة. تم تأجيل دفعات التمويل للعملاء، بما في ذلك القطاع الخاص، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، التزاماً بتعليمات مصرف البحرين المركزي. قد تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض صرف التسهيلات التمويلية، مما يؤدي لخفض صافي دخل التمويل وانخفاض الإيرادات الأخرى.

كما عزز قسم إدارة المخاطر من مراقبته لمحفظته التمويل من خلال مراجعة أداء التعرضات للقطاعات التي من المتوقع أن تضرر بجائحة كورونا (كوفيد - 19) بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على أساس نوعي.

### • الخسائر الائتمانية المتوقعة

الشكوك الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، وتقلبات أسعار النفط التي أثرت على التوقعات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تطلبت من المجموعة تحديث المدخلات والفرضيات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 30 يونيو 2020. تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ، ونظراً لتطور الوضع بسرعة، فقد أخذت المجموعة بالاعتبار أثر التقلبات الشديدة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، عند تحديد مدى خطورة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

أبرز التحديثات لمعايير النموذج، باستثناء تغطية الإدارة، مفصلة أدناه:

التغيير في التقديرات	أبرز التحديثات
تم تحديث احتمالية حدوث التعثر في السداد في وقت معين باستخدام أحدث توقعات الاقتصاد الكلي المتاحة، باستخدام الارتباط التاريخي بين الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي وأسعار النفط والقروض المتعثرة على مستوى البلد.	احتمالية حدوث التعثر في السداد
تم تحديث ترجيحات الاحتمالات لتعكس التباطؤ الاقتصادي - الأساس 60%، الأسوأ 30%، الأفضل 10% (31 ديسمبر 2019 - 20:20:60)	نتائج ترجيحات الاحتمالات
الزيادة في عامل تحويل الائتمان ب 25% مقارنة بشهر ديسمبر 2019	تعرض غير ممول
زيادة في الخسارة في حالة التعثر في السداد غير المضمونه من 60% إلى 65% زيادة خصم الضمانات 10%	الخسارة في حالة التعثر في السداد

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فقد طبقت المجموعة تعديلات على مستوى حسابات محددة في محفظتها الخاصة بتعرضات التجزئة، فيما يتعلق ببعض أنواع القطاعات الصناعية المتوقع من أن يتأثر موظفوها بشدة بسبب جائحة كورونا، مثل شركات الطيران والضيافة وتجارة التجزئة والسياحة. تواصل المجموعة التقييم الفردي لمخاطر الشركات الهامة، لحماية المجموعة ضد أي تحركات سلبية بسبب جائحة كورونا.

**18 إدارة المخاطر المالية (تتمة)**

قامت المجموعة سابقاً بإجراء تحليل تاريخي، وتحديد العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة، مع تطبيق اجتهادات وأحكام الخبرة في هذه العملية. هذه العوامل الاقتصادية وأثرها المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد ("PD" Probability of Default) والخسارة في حالة التعثر في السداد ("LGD" Loss Given Default)، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("EAD" Exposure at Default) يختلف لكل أداة مالية.

تستخدم الأحكام والاجتهادات في تحديد أي من متغيرات المعلومات التطلعية ذات صلة بمحافظ التمويل المعينة، ولتحديد حساسية العوامل للحركات في هذه المتغيرات التطلعية. كما هو الحال مع أي تقديرات اقتصادية، تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجات عالية من عدم اليقين الضمني، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بصورة جوهرية عن هذه التوقعات.

أي تغييرات تتم على الخسائر الائتمانية المتوقعة لتحديد الأثر الكلي لجائحة كورونا تخضع لمستويات عالية من عدم اليقين، كون المعلومات التطلعية المتوفرة حالياً والتي تستند عليها هذه التغييرات هي محدودة. تم إصدار الأحكام والفرضيات المتعلقة بها في سياق تأثير جائحة كورونا و تعكس التجربة التاريخية والعوامل الأخرى التي تعتبر ذات صلة، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل هذه الظروف. فيما يتعلق بجائحة كورونا، تشمل الأحكام والفرضيات مدى وفترة الوباء، وأثار إجراءات الحكومات والسلطات الأخرى، واستجابة الشركات والمستهلكين في القطاعات المختلفة، إلى جانب التأثير المرتبط بها على الاقتصاد العالمي. تبعاً لذلك، فإن تقديرات المجموعة للخسائر الائتمانية المتوقعة غير مؤكدة في طبيعتها، ونتيجة لذلك، قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

**الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان**

تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن ذلك يتضمن القيام بالاجتهادات لتحديد الأحكام ونقاط الإطلاق لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي للتسهيلات الائتمانية، مما سيؤدي لانتقال الأصول المالية من "المرحلة 1" إلى "المرحلة 2".

تستمر المجموعة في تقييم المقترضين لعوامل احتمالات التعثر في الدفع، مع أخذ السبب الرئيسي لأي مصاعب مالية بالاعتبار، وما إذا كان من المرجح أن يكون هذا السبب مؤقتاً نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد - 19)، أو لفترة أطول.

خلال الفترة، ووفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، قامت المجموعة بتأجيل أقساط تمويل العملاء المؤهلين/المتضررين، لفترة ستة أشهر. تعتبر هذه التأجيلات بمثابة تخفيف للسيولة قصيرة الأجل على مستوى السوق لتعامل المقترضين مع أمور التدفقات النقدية، ولا تعني بالضرورة مؤشراً على تدهور في مخاطر الائتمان. تعتقد المجموعة أن تمديد مساعدات الدفع هذه لن تؤدي تلقائياً لزيادة مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، وترحيل المرحلة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث أن الغرض من تقديمها هو مساعدة المقترضين المتضررين من جائحة كورونا (كوفيد - 19) على استئناف المدفوعات المنتظمة. في هذه المرحلة، لا يوجد معلومات كافية تمكن المجموعة من التفريق بشكل فردي بين قيود السيولة قصيرة الأجل للمقترضين، والتغيير في مخاطر الائتمان لمدى الحياة.

**مخاطر السيولة وإدارة رأس المال**

تتطور آثار جائحة كورونا على السيولة وملف مخاطر التمويل للنظام المصرفي، وتخضع للمراقبة والتقييم المستمرين. أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا، ولتخفيف متطلبات السيولة في القطاع المصرفي، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة المقدمة لفترة 6 أشهر ابتداءً من مارس 2020، والتي لها أثر على مخاطر السيولة للمجموعة:

- تأجيل دفع مبلغ الأصل والأرباح لفترة 6 أشهر للعملاء المؤهلين.
- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة، والمبلغ حسب تقدير مصرف البحرين المركزي.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%

## 18 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

شددت إدارة المجموعة في مراقبتها للسيولة ومتطلبات التمويل. تعقد لجنة الموجودات والمطلوبات اجتماعاتها بشكل أكثر تكراراً من أجل إجراء تقييم أكثر دقة لمتطلبات التمويل، بهدف استكشاف خطوط التمويل المتاحة، وتقليص خطوط التمويل الحالية متى ما كان الأمر ضرورياً، للحفاظ على سيولة كافية وبتكلفة تمويل معقولة.

استجابة لتفشي جائحة كورونا، استعانت المجموعة بخطة الطوارئ الخاصة بالسيولة، وتستمر بمراقبة والتجاوب مع جميع متطلبات السيولة والتمويل المعروضة. تواصل المجموعة معايرة سيناريوهات فحص الإجهاد لظروف السوق الحالية، بغرض تقييم الأثر على المجموعة في ظل الإجهاد الشديد الحالي. كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في 30 يونيو 2020 في إيضاح 19 من البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة.

## إدارة المخاطر التشغيلية

استجابة لتفشي جائحة كورونا، كانت هناك تغييرات مختلفة على نموذج العمل، والتواصل مع العملاء، واكتساب العملاء وتنفيذ العقود، وتنفيذ المعاملات مع والنيابة عن العملاء. عززت إدارة المجموعة مراقبتها لتحديد أحداث المخاطر الناتجة من الوضع الحالي، والتغيرات في طريقة إدارة الأعمال. قامت إدارة المخاطر التشغيلية بتعزيز عمليات الرقابة لتحديد المخاطر التشغيلية في أسلوب العمل المعدل.

قامت المجموعة باختبار خطة مواصلة الأعمال بدقة خلال الفترة، حيث قام البنك بتنفيذ إجراءات وتدابير مثل العمل من مواقع خطة مواصلة الأعمال ومن المنزل. تم تنفيذ هذه الإجراءات والتدابير في الوقت المناسب وبشكل مرضٍ. تم مراجعة ترتيبات نظام العمل من المنزل بدقة قبل تطبيقه، لضمان معالجة وتخفيف مخاطر أمن المعلومات المرتبطة به بصورة دقيقة.

كما في 30 يونيو 2020، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهرية تتعلق بالمخاطر التشغيلية

## 19 النسب التنظيمية

## 1. نسبة صافي التمويل المستقر

الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر هو تعزيز مرونة محافظ مخاطر السيولة للبنوك، وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من كثرة الاعتماد على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل عبر جميع البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، وتعزز استقرار التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر كنسبة مئوية على أنها "التمويل المستقر المتوفر" مقسوماً على "التمويل المستقر المطلوب".

كما في 30 يونيو 2020، كانت نسبة صافي التمويل المستقر الموحدة حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما يلي:

31 ديسمبر 2019 الف	30 يونيو 2020 الف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
1,237,504	1,234,866	التمويل المستقر المتوفر
1,169,401	1,243,303	التمويل المستقر المطلوب
%105.82	%99.32	نسبة صافي التمويل المستقر %
%100	%80	الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي

19 النسب التنظيمية (تتمة)

2. نسبة تغطية السيولة

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر السيولة الخاصة بالبنك. متطلبات نسبة تغطية السيولة تهدف لضمان أن البنك يملك مخزوناً كافياً من موجودات السيولة عالية الجودة غير المقيدة، والتي تتكون من موجودات قابلة للتحويل فوراً للنقد، للوفاء باحتياجاته النقدية لمدة 30 يوماً تقويمياً من فترة السيولة المجهددة. مخزون موجودات السيولة عالية الجودة غير المقيدة يجب أن تمكن المصرف من البقاء والاستمرار حتى 30 يوماً من سيناريو الإجهاد، وعند ذلك الوقت تكون الإدارة قد اتخذت الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول المناسبة لأزمة السيولة.

يتم احتساب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون موجودات السيولة عالية الجودة غير المقيدة على صافي التدفقات النقدية للخارج. المتوسط الموحد لنسبة تغطية السيولة لفترة 3 أشهر المحتسب وفقاً لمتطلبات الكتيب الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي كما في 30 يونيو 2020 و 31 ديسمبر 2019 كان كما يلي:

مجموع القيمة المرجحة		
30 يونيو 2020	31 ديسمبر 2019	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
230,904	267,049	مخزون موجودات السيولة عالية الجودة غير المقيدة
164,873	122,135	صافي التدفقات النقدية
%141.05	%230.14	نسبة تغطية السيولة%
%80	%100	الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي

3. نسبة كفاية رأس المال

كما في		
30 يونيو 2020	31 ديسمبر 2019	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
288,195	291,230	الفئة الأولى لرأس المال العادي - رأس المال قبل التسويات التنظيمية
25,971	25,971	مطروحاً: التسويات التنظيمية
262,224	265,259	الفئة الأولى لرأس المال العادي - رأس المال بعد التسويات التنظيمية
23	17	رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
35,958	15,533	تسويات رأس المال من الفئة الثانية
298,205	304,421	رأس المال التنظيمي
987,157	1,329,714	التعرضات الموزونة للمخاطر:
2,226	3,108	الموجودات الموزونة لمخاطر الائتمان
97,468	100,785	الموجودات الموزونة لمخاطر السوق
1,086,851	1,433,607	الموجودات الموزونة للمخاطر التشغيلية
1,086,851	1,433,607	مجموع الموجودات التنظيمية الموزونة للمخاطر
		مجموع التعرضات المعدلة الموزونة للمخاطر
%27.44	%21.23	نسبة كفاية رأس المال
%24.13	%18.50	نسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى
%12.50	%12.50	الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي



### 19 النسب التنظيمية (تتمة)

كما في 30 يونيو 2020، تم إضافة إجمالي خسارة التعديل بمبلغ 24,768 ألف دينار بحريني ومخصص الخسائر الانتمائية الإضافية بمبلغ 3,452 ألف دينار بحريني إلى رأس المال من الفئة الأولى. وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، سيتم اتباع المعالجة الميسرة أعلاه للسنتين المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021، ومن ثم سيتم خصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2023، و31 ديسمبر 2024.

### 20 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتناسب مع عرض الفترة الحالية، وتعديلها عند تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (31)، و معيار المحاسبة المالي رقم (33) (راجع إيضاح 2.3 (أ)). إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي ربح الفترة أو مجموع الموجودات أو مجموع المطلوبات أو مجموع حقوق الملكية للمجموعة المعلنة مسبقاً.

(المعلومات المالية المرفقة لا تمثل جزءاً من المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة)

تماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي حسب التعميم OG/259/2020 الصادر في 14 يوليو 2020، والذي يهدف إلى الحفاظ على الشفافية، وسط الأثار المالية الحالية لتفشي جائحة كورونا (كوفيد 19)، قدم البنك معلومات إضافية عن تأثير هذه الجائحة على بياناتها المالية ونتائج عملياتها.

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد 19) وتطورها بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثراً على المجموعة. تراقب المجموعة عن كثب وضع جائحة كورونا (كوفيد 19)، وتجاوباً مع أثارها، قامت بتفعيل خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا، ولتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد ومساعدة البنوك على الالتزام بالنسب التنظيمية، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة:

- تأجيل دفع الأقساط لفترة 6 أشهر للعملاء المؤهلين، والمعتمدين.
- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%.
- تخفيضات رأسمالية من خلال إضافة إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة 1 و 2 من مارس إلى ديسمبر 2020، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2021. وخصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و 31 ديسمبر 2023، و 31 ديسمبر 2024.

التدابير والإجراءات المذكورة أعلاه أدت للآثار التالية على المجموعة:

- تأجيل أقساط القروض لفترة 6 أشهر حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي يتطلب من البنوك المتأثرة احتساب خسارة التعديل لمرة واحدة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفارق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتملة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل.
- إن إجراء تأجيل أقساط القروض لفترة 6 أشهر يشمل شرطاً لتعليق الحد الأدنى للدفعات، ورسوم الخدمة، وأرصدة بطاقات الائتمان المستحقة. بالإضافة لذلك، فقد أدت جائحة كورونا لانخفاض حجم المعاملات والرسوم ذات العلاقة، مما أدى لانخفاض جوهري في دخل الرسوم للمجموعة.
- أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. استلم المصرف مساعدة مالية من الجهات التنظيمية تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، وتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، والتمويل الذي لا يتحمل فائدة المستلم من الحكومة/الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة كورونا، وقد تم احتسابها مباشرة في حقوق ملكية المجموعة، وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.
- احتفظت المجموعة باحتياطي نقدي أقل، نتيجة لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى 3%.
- نتيجة لسيناريو السيولة المجهد في السوق، اضطر المصرف لتكبد مصروفات تمويل أعلى للحصول على ودائع جديدة وصرف العملات الأجنبية.
- الضغط الناتج من جائحة كورونا على الاقتصاد المحلي، أدى لتباطؤ في معدل نمو الموجودات تمويلية الجديدة من قبل المجموعة. خلال فترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، كان معدل نمو حجوزات الموجودات التمويلية أقل بنسبة 16% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. بالإضافة لذلك، فإن الوضع الاقتصادي الصعب أدى بالمجموعة لاحتساب خسائر ائتمانية متوقعة إضافية على تعرضاتها خلال النصف الأول من 2020.
- انخفاض إنفاق المستهلكين الناتج عن التباطؤ الاقتصادي، أدى لزيادة الأرصدة عند الطلب التي تحتفظ بها المجموعة.
- تستمر المجموعة بالوفاء بالمتطلبات التنظيمية لنسب كفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر. كما في 30 يونيو 2020، كانت النسب الموحدة لكفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر ثابتة عند 27.44% و 97.43% و 99.32% على التوالي.

بالإضافة لمجالات التأثير المذكورة أعلاه، ونتيجة للوضع الاقتصادي العام، فقد تم تأجيل بعض مبادرات العمل الاستراتيجية ومبادرات الاستثمارات لحين وجود مزيد من الوضوح حول مؤشرات التعافي وأثرها على بيئة العمل. بشكل عام، فقد حقق المصرف خلال الفترة صافي ربح يبلغ 7.1 مليون دينار بحريني، وهو أقل من صافي الربح فترة المقارنة للسنة السابقة والبالغ 12.3 مليون دينار بحريني، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 42%.

فيما يلي ملخص للأثار الاقتصادية المذكورة أعلاه:

صافي الأثر على المجموعة			المبالغ بالدينار البحريني
حقوق الملكية الموحد	المركز المالي الموحد	الدخل الموحد	
	-	-	خسارة التعديل
(24,768)	-	-	إطفاء خسارة التعديل
-	16,512	16,512	رسوم بطاقات ائتمان أقل
-	-	(131)	منح حكومية
1,848	-	-	معاملات إعادة الشراء الملزمة بمعدل صفري
-	121,613	-	متوسط الانخفاض في الأحتياطي النقدي
-	75,235	-	سيولة مجهدة
-	-	(337)	الخسائر الائتمانية المتوقعة المنسوبة لـ covid - 19
-	(3,452)	(3,452)	

المعلومات الواردة في الجدول أعلاه تشمل فقط المجالات أو البنود التي كان فيها الأثر قابلاً للتحديد وجوهرياً. بعض المبالغ الواردة أعلاه تشمل خسارة افتراضية للدخل، أو قياس تكلفة إضافية، وبالتالي قد لا تتطابق بالضرورة مع المبالغ المعلنة في المعلومات المالية المرحلية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2020.

لا ينبغي اعتبار المعلومات الواردة في هذا الإفصاح الإضافي كمؤشر على نتائج السنة بأكملها، أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. نظراً للشكوك المحيطة بوضع جائحة كورونا (كوفيد - 19) الذي لا يزال يتطور، فإن التقييم أعلاه هو كما في لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، وتأخذ بالاعتبار فقط المجالات الجوهرية للأثر. قد تتغير الظروف، مما يؤدي بهذه المعلومات لأن تصبح قديمة وغير نافعة. بالإضافة لذلك، فإن هذه المعلومات لا تمثل تقييماً شاملاً وكاملاً لأثر جائحة كورونا (كوفيد - 19) على المجموعة. لم تخضع هذه المعلومات لمراجعة رسمية من قبل المدقق الخارجي.